أشهر في مقر الاجتماعات الخاص باليونسكو في العاصمة الفرنسية وتتخذ قراراتها بالأغلبية، وهكذا فإن الطلب الذي تقدم به المركز الفلسطيني للمنظمة الدولية للمسرح لم يُتخذ بشأنه أي قرار داخل المؤتمر التاسع عشر وسيتخذ هذا القرار، ما إن تقدم المركز الفلسطيني بالوثائق المطلوبة، بعد ستة أشهر من عقد المؤتمر، أي خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم لهذا العام.

ويملك المؤتمر صلاحية إعادة العضوية إلى أحد المراكز الذي فقد عضويته داخل المنظمة الدولية لأسباب قد تكون مخلّةً بنظامها الداخلي أو لأسباب أخرى. وبالرغم من أن المؤتمر والمنظمة الدولية للمسرح، لهما نظام داخلي يحظّر جلب الصراعات السياسية إلى أي منهما، فإن جميع القرارات كانت تتخذ على قاعدة من القناعات السياسية والأيديولوجية التي يتمتع بها أعضاء الوفود المتمثلة داخل المؤتمر والمنظمة الدولية.

وقد استطاع هذا المؤتمر، برئيسه البولندي، وسكرتيره العام السويدي، أن يعيد العضوية إلى المركز التشيلي الذي كان قد حرم من عضويته لأسباب كانت محض سياسية، وذلك في ظل تولّي السيد جان دار كانتي الفرنسي لعضوية السكرتير العام للمنظمة الدولية. إلا أن المؤتمر أجرى تصويتاً سرياً على عودة المركز التشيلي إلى حظيرة المنظمة وكانت نتيجة التصويت لصالح التشيليين، ودخل رئيس الوفد التشيلي رافعاً رأسه ليحيي المؤتمرين ويشكر أولئك الأصدقاء الذين وقفوا إلى جانب قضية المسرحيين التشيليين المناضلين من أجل الحرية، آملاً أن يتفهم الزملاء الآخرون الذين رفضوا عودة المركز إلى مقعده الشاغر، مستقبلاً، قضية المسرح التشيلي الذي يناضل من أجل الديمقراطية وضد الطغيان.

المركز الفلسطيني

ومع صبيحة اجتماعات الجمعية العمومية للمؤتمر في اليوم الأول، تحدث السيد «لارش آف مالمبورغ»، السكرتير العام للجنة التنفيذية، وهو من السويد، فحيّا المؤتمرين، وقال: «إنني سعيد جداً لوجود أصدقائنا المسرحيين الفلسطينيين بيننا». وأضاف بأنه تبادل العديد من الرسائل مع المركز الفلسطيني، وتحدث مع رئيس الوفد الفلسطيني للمؤتمر عشية انعقاده، وقال: «إن الوفد الفلسطيني تفهَّم بشكل جيد الظروف التي تمنع الوفد من أن يدلي برأيه داخل الجمعية العمومية ما لم يكتمل حقه في العضوية؛ وذلك بعد أول اجتماع للجنة التنفيذية القادم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١».

بعد ذلك، تحدث رئيس الوفد اليوناني بشكل حماسي غاضب قائلاً: «إن المؤتمر يتعامل بشكل 'بيروقراطي' مع الفلسطينيين وان رئاسة المؤتمر عليها أن تطرح مسألة قبول المركز الفلسطيني على المؤتمر مثلما طرحت قضية المركز التشيلي ولا يكون هناك أي تمييز في التعامل بحيث يصل لكل ذي حق حقه ولا تؤجل قضية المركز الفلسطيني مرة أخرى». إلا أن السكرتير العام، السيد «مالمبورغ»، عاد وقال: «إن المؤتمر لا يملك صلاحية قبول عضو جديد ما لم يُقرَّ هذا الأمر في اللجنة التنفيذية، بينما له الحق في إعادة العضوية إلى مركز ما، انتزعت منه هذه العضوية». وأكّد، من جديد، أن هذا الأمر هو استجابة للنظام الداخلي الذي يحكم أعمال المؤتمر.

وفي استراحة الجمعية العمومية، توجه الوفد الفلسطيني بالشكر للوفد اليوناني على هذا الحماس الذي لم يصدر عن دولة عربية مشاركة في المؤتمر. وعلى هامش المؤتمر، جرى لقاء بين الوفدين الفلسطيني واليوناني تم فيه توضيح بعض الامور المتعلقة بما تمَّ عرضه داخل اجتماعات الجمعية العمومية، واتفق الوفدان على أن التعديل يجب أن يطرأ على بعض فقرات النظام الداخلي ذاته للمنظمة وأن السيد «مالمبورغ» لا تقع عليه لائمة فيما حدث.

وهكذا لم يتمتع الوفد الفلسطيني بحق الحوار والاقتراحات داخل اجتماعات الجمعية العمومية للمؤتمر، في حين كان ذلك متاحاً له في كل الاجتماعات الأخرى داخل اللجان المتفرعة عن المؤتمر، وداخل حلقات البحث، والتي كان للوفد الفلسطيني فيها دور هام، حين جرى الحديث حول موضوع «الدفاع عن الفنان».